أثر الممارسات السياسية للأحزاب العراقية في مسار العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣م

الباحث
كاظم مهدي كاظم

الأستاذ الدكتور
بلقيس محمد جواد

جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

المقدمة:

السلوك السياسي للحزب هو محصلة الممارسات السياسية لأفراده والتي تمثل ترجمة لتوجهاته العملية تجاه القضايا المطروحة في العمل السياسي، وسعينا لرصد الممارسات السياسية للأحزاب العراقية بعد عام ٢٠٠٣ هو محاولة منا للحصول على مؤشرات تقريبية عن وجهة العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التي تديرها هذه الأحزاب، التي اطلقت وعودا للشعب العراقي بترك الخيار له في تحديد نوع نظامه السياسي عن طريق صناديق الاقتراع، ومن العقبات التي ربما تعترض تحقيق هذه الوعود الايديولوجيات التي تؤمن بها هذه الأحزاب، التي تختلف في مجملها أو بعض منها مع العمل بهذا المبدأ، وبرغم قيام الكثير من هذه الأحزاب بتعديل مناهجها للتكيف مع هذا المطلب إلا ان ذلك لم يعد كافيا دون ان يكون متطابقا مع السلوك العملي لهذه الأحزاب، وذلك يتحقق بتمسك هذه الأحزاب بهذه التغييرات في برامجها ومناهجها الداخلية عن طريق الإيمان بها والسعي لاكتساب ثقافتها واشاعتها بين كوادرها ونشرها بين عموم أفراد الشعب، الأمر الذي يعتبر ضروريا لتحقيق المعادلة اللازمة لقيام الديمقراطية والمتمثلة بعناصرها الثلاث وهي المفاهيم والثقافة والممارسة وهي عناصر مترابطة مع بعضها.

والممارسة باللغة تأتي من الفعل مارس، ومارسه عالجه، و زاوله[1]، والممارسة السياسية هي التعبير العملي عن وجهة نظر السياسي وتوجه حزبه، ومحصلة هذه الممارسات ستكون الفيصل في إدارة الشؤون السياسية في البلد، لذا فان رصد وتعقب الممارسات السياسية للسياسيين العراقيين بعد ٢٠٠٣ ودراستها سيكون لها أثر عميق في فهم وجهة العملية السياسية وتعقب مسارها، وبناءً على هذا التصور فقد قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى

مبحثين كل منهما يقع في مجموعة من المطالب وكما سياتي تفصيله ادناه.

المبحث الأول

آلية عمل الأحزاب على الصعيد الرسمي

كانت احزاب المعارضة على علم مسبق بدخول القوات الأجنبية إلى العراق، وهي التي جاءت بدعوة منها، ويفترض إنها قد هيأت نفسها لمخرجاتها وأهمها كيفية إدارة العملية السياسية التي تأتي بعد اسقاط النظام، ورسمت خططها للتعامل مع الوضع الناشئ عنها وذلك عبر المؤتمرات التي قامت بعقدها خارج البلد وفي منطقة كردستان العراق، التي جرت فيها مباحثات طويلة حول هذا الشأن.

ولمعرفة مدى صحة هذه الفرضية سوف نقوم ببحث مجموعة من الممارسات السياسية لهذه الأحزاب على الصعيد الرسمي وغير الرسمي للوصول إلى حقيقة التدبير الذي وصلت اليه هذه الأحزاب على صعيد إدارة العملية السياسية التي انطلقت في العراق، ومدى ما تحقق منه في الواقع، وسيكون لكل نوع من هذه الممارسات مطلب منفصل.

المطلب الأول

الأحزاب وسلطة الائتلاف

ربما يكون الأمريكان قد تفاجئوا بسرعة حسم المعركة ودخول قوات الائتلاف إلى بغداد ليجدوا انفسهم في مواجهة حالة لم يتم الاعداد لها مسبقا بشكل كافي، وقد وضح السفير بول برايمر رئيس سلطة الائتلاف في العراق هذه النقطة بقوله "لا تكمن المشكلة في إننا لم نخطط، بل في إننا خططنا لظروف طارئة غير مطلوبة"[٢]، وكان الجنرال المتقاعد جي كارنر، الذي عينته الحكومة الأمريكية رئيسا لمجلس اعادة الاعمار أثناء الحرب، قد باشر بخطوات فورية لإنشاء حكومة عراقية مؤقتة لتسليمها السلطة، وكان ذلك بمعونة السفير زلماي خليل زادة المبعوث الرئاسي الأمريكي، وقد تمكن من عقد مؤتمر في الناصرية في ١٥ نيسان أي بعد أقل من اسبوع من اسقاط النظام في عام ٢٠٠٣اجتذب اليه أكثر من ٧٥ شخصية عراقية، حضره السفير زلماي خليل زادة المبعوث الرئاسي الأمريكي والسيد ريان كروكر نائب المساعد لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى[٣]. واعقبه مؤتمر آخر

في بغداد في ٢٨ من الشهر نفسه[٤]، ولكنه لم يتمكن من تكملة المشوار بسبب استبداله، بعد أيام قليلة في ١٢ أيار/مايو، بالسفير بول برايمر الذي جاء بسياسة جديدة ألغت كل ما قام به سلفه وتجاهل الوعود[٥] التي قطعها للعراقيين في تلك المؤتمرات، وبعد أربعة أيام من وصوله عقد السفير بول برايمر اجتماعا مع بعض السياسيين العراقيين ممن اطلق عليهم "مجموعة السبع"[٦]، وهم يتألفون بالأساس من المجموعة التي انتخبت من قبل مؤتمر المعارضة المنعقد في لندن في شهر ديسمبر من العام ٢٠٠٢ [٧] وهم كل من الدكتور أحمد الجلبي زعيم المؤتمر الوطني العراقي و الدكتور أياد علاوي زعيم الوفاق الوطني والزعيمين الكرديين السيد مسعود بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني والسيد جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني فيما مثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي سمي فيما بعد سنة ٢٠٠٧ بالمجلس الإسلامي الاعلى كل من عادل عبد المهدي والسيد حامد البياتي وتخلف عنهم السيد عدنان الباججي فيما التحق بهم الدكتور إبراهيم الجعفري ممثل عن حزب الدعوة الاسلامية والسيد نصير الجادرجي ممثل عن السنة والذين لم يكونا اصلا عضويين في هيئة مؤتمر لندن[٨]، وطالب هؤلاء في أول اجتماع لهم مع السفير بتنفيذ وعد الجنرال جي كارنر بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة، وجاء ذلك على لسان الدكتور احمد الجلبي[٩] والسيد جلال طالباني الذي تساءل عن مصير المؤتمر الموسع الذي تم الاتفاق على عقده مع الجنرال جي كارنر، وكان جواب السفير "ان مجموعة السبع لها ان تعقد ما تشاء من المؤتمرات"[١٠].

إن مجمل هذه الوقائع تشير، كما نرى، إلى حدوث تبدل في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق مباشرة بعد انتهاء الحرب، كان من نتائجه انهاء مهمة مجلس الاعمار ورئيسه الجنرال جي كارنر واناطة المهمة بالسفير بول برايمر تحت عنوان المبعوث الرئاسي ورئيساً لسلطة الائتلاف[١١]، واهم بند في هذا التحول تراجع الحكومة الأمريكية عن نيتها تسليم السلطة إلى المعارضة العراقية القادمة من المنفي بعنوان حكومة مؤقتة، وقد اشار السفير بول برايمر إلى هذه النقطة عندما نقل عن السيد كولن باول وزير الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس بوش الأولى قوله "أن توجيه الرئيس يقضي بان لا نتعجل في انشاء إدارة عراقية مؤقتة لكي نحظى على مجموعة تحظى بالتمثيل" وأضاف" هذه وجهة نظر باول الشخصية: علينا أن نركز على شروط العملية السياسية، وبخاصة الأمن. وعلينا أن ندع

القادة العراقيين يظهرون"[١٢]. ولعل خير تعبير عن طبيعة هذا التغير جاء في قوله "ومما عقد الوضع ان المبعوث الرئاسي زلماي خليل زادة ترك لدى المجلس عندما اجتمع به قبل اسبوعين انطباعا باننا سنسلم السلطة لهم في اواسط أيار/ مايو، وهذا التصريح يلائم في الظاهر سيناريو النقل المبكر للسلطة الذي كان يدفع البنتاغون باتجاهه، ولكن التوجيه الصادر عن اجتماع المديرين توقع عملية تستغرق عدة اشهر في احسن الاحوال"[١٣].

إننا نعتقد إن الوصول إلى تفاهم لتشكيل حكومة مؤقتة كان بالتأكيد يحتاج من القادة العراقيين إلى التنسيق والتشاور في ما بينهم، والاتصال مع القوى السياسية الأخرى للوصول إلى تمثيل شامل لكل ألوان الطيف العراقي بمختلف مكوناته وتنوع ايديولوجياته على حد سواء، وكان عليهم عدم الركون الى المؤتمرات والاجتماعات التي تأتي بمبادرة من سلطة الائتلاف وحدها، بل كان عليهم التحرك والمبادرة للتواصل بينهم، بأية صيغة توفرها لهم امكانياتهم الذاتية، لإنتاج مشروع وطني يمكن وضعه على الطاولة أمام التحالف يعكس رأي الشعب العراقي ويمثل ارادته الوطنية ويكون أساسا للتفاوض، ولكننا لم نقرأ عن مسعى بذل من قبل هؤلاء السياسيين جمعا أو على انفراد لعقد مؤتمر جامع لتوحيد المواقف وانتاج مثل هذه المبادرة، لتكون مقيدة للسفير برايمر والحكومة الأمريكية في قراراتها، مما افسح المجال أمام السفير للانفراد باتخاذ القرار بتشكيل مجلس للحكم يعتمد على المحاصصة الطائفية والاثنية، وهذا ما حدث بالفعل، إذ تم الاعلان عن هذا المجلس في ١٢ تموز عام ٢٠٠٣.

المطلب الثاني

الأحزاب وكتابة الدستور

إن أكثر المهام الحاحا لهذا المجلس الاتفاق على آلية لكتابة الدستور تمهد لتشكيل حكومة عراقية لاستلام الحكم من سلطة الائتلاف، لاسيما بعد ان تفجر الخلاف القوي بين المرجعية الدينية في النجف الاشرف وبين سلطة الائتلاف في كيفية اختيار الهيئة المكلفة بكتابة الدستور، لقد كان تدخل المرجعية اشارة واضحة إلى عدم قناعتها بأداء السياسيين العراقيين مما ولد لديها القناعة بضرورة الدخول المباشر على الخط لملء الفراغ الناتج عن هذا الضعف الذي اظهره السياسيون أمام سلطة الائتلاف، ويبدو إنها وصلت إلى هذه النتيجة بعد

شهرين من الترقب، وقد مهدت لذلك في استفتاء للمرجع الأعلى السيد علي السيستاني رد فيه على سؤال وجه اليه من قبل بعض من اتباعه أو مقلديه في ٢٦ حزيران ٢٠٠٣ أجاب فيه؛ عدم وجود صلاحية لسلطة الائتلاف بتعيين لجنة لكتابة الدستور، ولابد من اجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس تأسيسي من لدن الشعب يكون هو المخول بكتابة الدستور[١٤]، بعدها ابلغ السيد دي مستورا مبعوث الأمم المتحدة بذات الهواجس[١٥] في ذات الوقت الذي ارسل فيه اشارة إلى السفير بول برايمر على لسان السيد أحمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي عبر فيها عن مخاوفه من قيام سلطة الائتلاف بكتابة دستور بأيديها دون الرجوع إلى العراقيين اصحاب الشأن في ذلك، وكان ذلك اثناء المقابلة التي جرت بين الدكتور أحمد الجلبي ورئيس سلطة الائتلاف في ٣ تموز ٢٠٠٣[١٦].

إننا نعتقد ان سبب تدخل المرجعية بعد مرور أكثر من شهرين على الاحتلال جاء نتيجة فشل قادة الأحزاب الممثلة في مجلس الحكم من اتخاذ موقف مشترك يترجم الارادة الوطنية، ويمكن القول ان هذه الأحزاب قد كررت نفسها للمرة الثانية في مدة قصيرة، فهي بعد ان فشلت في الامساك بزمام المبادرة في التوافق على انتاج نموذج جامع ممثلا لكل العراقيين صالحا لاستلام السلطة من الائتلاف كما اسلفنا من قبل، نجدها تعيد الكرة وتفشل في تقديم مبادرة مشتركة لكتابة الدستور ورسم آلية لتشكيل الحكومة القادمة، مما مهد الطريق أمام سلطة الائتلاف للانفراد في اخراج اتفاق ١٥ تشرين أول/ نوفمبر[١٧] الذي حدد آليات كتابة الدستور وتوقيتات تشكيل الحكومة العراقية ومراحل تسليم السيادة، وقامت بدعوة مجلس الحكم للتوقيع عليه في ١٥ تشرين أول / نوفمبر مع سلطة الائتلاف[١٨].

رغم المعارضة الشديدة للسيد علي السيستاني لبعض فقرات هذا الاتفاق فقد بوشر العمل بتنفيذ فقراته بالتزامن مع الجهود لحل الخلاف بشأنه مع المرجعية الدينية في النجف، وكان اولى المهام التي حددتها هذه الاتفاقية إقرار قانون إدارة الدولة الانتقالي[١٩] توطئة لوضع دستور دائم للبلاد، وقد تم تشكيل لجنة في مجلس الحكم لصياغة القانون، وتم إعلانه في ٣١ آذار من العام ٢٠٠٤ بعد مناقشات حامية جرت في أروقة المجلس تبلور على أثرها ثلاثة محاور تمثل ثلاث اتجاهات وهي؛ الاكراد والاسلاميون والعلمانيون، وفي حين كان الاكراد يضغطون للحصول على أقصى ما يستطيعون من مكاسب لتعزيز استقلالهم عن المركز، كان الصراع يجري بين الاسلاميين والعلمانيين على ادخال قيم كل منهما ضمن فقرات

الدستور، وكان شرط الاكراد إدخال مادة بالقانون تضمن لهم حق الفيتو على الدستور وايقاف اقراره في حال قيام ثلاث محافظات بالتصويت برفضه، مما اثار جدلا حاميا حول هذه النقطة بين الاكراد والشيعة عطل اعلان القانون، ولم ينتهي إلا برضوخ الشيعة وموافقتهم على ادراج هذه المادة في القانون(٢٠).

لقد مهد صدور هذا القانون الطريق أمام تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الدكتور أياد علاوي، الذي تم اختياره من قبل السفير بول برايمر بمشورة من الأمم المتحدة عن طريق ممثلها السيد الأخضر الإبراهيمي وبموافقة مجلس الحكم، والتهيئة لانتخاب الجمعية الوطنية المكلفة بكتابة الدستور التي جاءت خالية تقريبا من التمثيل السني عدا ستة أعضاء بسبب مقاطعتها من قبل السنة من العرب انتخابا وترشيحا(٢١)، مما أثر على حصتهم في لجنة كتابة الدستور التي شكلتها الجمعية الوطنية المنتخبة من خمس وخمسين من أعضائها ليكون عددهم اثنان فقط(٢٢).

مع مباشرة اللجنة بعملها، يبدو ان السنة قد تنبهوا إلى الخطأ الذي وقعوا فيه عند مقاطعتهم للانتخابات، مما دفعهم إلى عقد مؤتمر شارك فيه حوالي ١٠٠٠ شخصية سنية ليعلنوا على لسان الدكتور عدنان الدليمي المتحدث الرسمي باسم المؤتمر "ان البلاد تحتاج إلى سنة للانضمام إلى العمل السياسي.. والسنة الآن مستعدون للمشاركة"(٢٣)، وقد فتح هذا التطور الطريق أمام السفير الأمريكي الجديد زلماي خليل زادة ليضغط لإدخال السنة في لجنة الدستور، ونجح بإضافة ٢٥ عضوا اضافيا منهم إلى اللجنة خمسة عشر منهم اعضاء كاملي العضوية، أي أن لهم حق التصويت، والعشر الآخرين ليس لهم حق التصويت، وبهذا فقد أصبح للسنة سبعة عشر عضوا لهم حق التصويت. لقد كان هذا الإجراء ضروريا لإعادة التوازن إلى اللجنة في مسألة مهمة تتعلق بمستقبل الشعب العراقي.

لقد كان الاكراد الفائز الأكبر في المداولات التي جرت لكتابة الدستور وتمكنوا من ادخال كل ما يضمن لهم الاحتفاظ بوضعهم المستقل الذي اكتسبوه تحت الحماية الدولية بعد الانتفاضة الشعبانية للعام ١٩٩١ واهمها التأكيد علي تثبيت حقهم في استعمال الفيتو ضد أي دستور لا يحقق مصالحهم كما يتصورونها بتصويت ثلاث محافظات ضدة، وقد تحقق لهم ما أرادوا، أما الشيعة الذين وجدوا انفسهم للمرة الأولي في تاريخ هذا البلد يحتلون

مكانهم في السلطة كان همهم الحفاظ على مكسبهم الجديد دون امتلاك رؤيا واضحة لكيفية تحقيق هذا الهدف، لذا نجد ان الانقسام كان سيد الموقف بينهم، في المقابل نجد حالة الارباك التي اصابت السنة بسبب رغبتهم في اعادة عقارب الساعة للوراء وسعيهم لبناء دولة تضمن لهم الأعلوية في مؤسسات الحكم ما دامت الفرص غير متوفرة لهم لاحتكار الحكم كما في الدولة السابقة، بينما كان العلمانيون يعملون بمساندة الجانب الأمريكي على تضمين الدستور القيم العلمانية التي تضمن الوصول إلى الدولة المدنية قبال الاسلاميون الضاغطين لإعطاء الدستور النكهة الاسلامية على أمل انتاج دولة دينية.

المطلب الثالث

دور الأحزاب في تشريع القوانين الانتخابية

سنت سلطة الائتلاف قبل تسليمها السلطة لحكومة الدكتور أياد علاوي التشريعات والقوانين اللازمة لإجراء انتخابات الجمعية وذلك بتشكيل مفوضية للانتخابات بالأمر ٩٢ في ٣١ آذار ٢٠٠٤[٢٤] و قانون الانتخابات بالأمر ٩٦ في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٤[٢٥]، وتمخضت الانتخابات عن فوز ثلاثة قوائم رئيسية مثلت التكوين الاثني والطائفي في العراق على شاكلة مجلس الحكم بينما فازت العراقية بأربعين مقعدا برئاسة الدكتور أياد علاوي، الذي اعتبر قائمته ممثلة للتيار الوطني العابر للطائفية والاثنية.

ويعتبر تدخل المرجعية الشيعية المباشر في تشكيل التحالف الشيعي والدعوة إلى انتخابه من أهم ما يميز هذه الانتخابات، فيما كان الاكراد أكثر حماسا في الذهاب إلى صناديق الاقتراع حتى بلغت نسبتهم في بعض الأماكن ٩٠٪[٢٦].

وقد جرت بالتزامن مع هذه الانتخابات انتخابات لمجالس المحافظات ترتب عنها نتائج مماثلة، ولم تختلف نتائج الاستفتاء على الدستور في مضامينها عما سبقها، فبينما حاز الدستور على قبول الاغلبية في مناطق الشيعة والأكراد قوبل بالرفض في محافظات السنة في صلاح الدين والانبار، وكادوا ان يسقطوه لولا الاقبال الكثيف للأكراد في محافظة الموصل الذي عدل النتيجة لصالح الدستور في هذه المحافظة[٢٧].

لقد قوبل القانون الانتخابي الذي جرت بموجبه التجارب الانتخابية الثلاث أعلاه

بالرفض والاستياء من قبل عموم الشعب العراقي، كما افرزته وسائل الاعلام المختلفة وخاصة الفضائيات التي كانت تتحرى ذلك من خلال اللقاءات المباشرة مع المواطنين وتستطلع اراءهم، وكانت الشكوى الرئيسية منه بسبب اعتماده القائمة الواحدة المغلقة، التي يبدو انها جاءت بناء على توصية من رؤساء الكتل عندما كانوا اعضاء في مجلس الحكم كما جاء في صدر القانون[٢٨]،التي أعطتهم اليد الطولى في اختيار النواب، مما اعتبره المواطن مصادرة لرأيه، وكان الهدف من تشريع القانون رقم ١٦ في شهر حزيران لسنة ٢٠٠٥ للانتخابات في الجمعية الوطنية ضمان وصول ممثلي العرب السنة للبرلمان القادم بعد الغاء الدائرة الانتخابية الواحدة وتحديد عدد ثابت من النواب لكل محافظة مما يفسح المجال لدخول النواب السنة للبرلمان بنصاب كامل بغض النظر عن نسبة التصويت في محافظاتهم، ولكنه ابقى على القائمة المغلقة.

لقد كان الاستحقاق الأول للمجلس المنتخب تشكيل الحكومة وهي أول حكومة دائميه بعد ٢٠٠٣، وكانت الامور تبدو سهلة أمام الكتل في ظل الاتفاق على تقاسم المناصب الرئاسية بين المكونات الرئيسية الثلاث، الذي اكتسب قوة العرف بعد استقراره في الدورتين السابقتين، ومما سهل المهمة الاتفاق بين مكونات الائتلاف الشيعي على استمرار ترشيح الدكتور إبراهيم الجعفري لرئاسة الوزراء، ولكن معارضة الاكراد لهذا الترشيح فجر الموقف وخلط الاوراق وأدى إلى توقف عملية تشكيل الحكومة، لتبدأ مفاوضات صعبة احتاجت ثلاثة اشهر للاتفاق على تكليف السيد نوري المالكي الذي قدم حكومته إلى البرلمان يوم٢٠ أيار من عام ٢٠٠٥.

ولكن المعركة السياسية الكبرى كانت في انتخابات ٢٠١٠ وما بعدها والتي انفرد بها السيد نوري المالكي بتشكيل ائتلاف خاص به، جمع تحت رايته بعضا من الأحزاب المؤيدة له وسماه ائتلاف دولة القانون، ويبدو ان ذلك جاء استشعارا منه بشعبيته، وقام باختبار هذه الشعبية بالدخول بائتلافه منفردا في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩ ليحقق فوزا كاسحا في معظم المحافظات الجنوبية وبغداد، لقد فاجأ هذا الفوز القوى السياسية الشيعية المنافسة له، وقام على إثرها السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الاعلى بإصدار بيان دعا فيه السيد نوري المالكي إلى اعادة تشكيل الائتلاف الشيعي[٢٩]، وهي

دعوة قابلها الاخير بالرفض معتذرا بضرورة عبور مرحلة المحاصصة "والانتقال إلى مرحلة المواطنة والسيادة الكاملة"[٣٠]، وعليه قامت الأحزاب الشيعية الأخرى بتشكيل ائتلاف فيما بينها سمي "الائتلاف الوطني العراقي" ضم التيار الصدري والمجلس الاعلى الإسلامي وتيار الاصلاح بقيادة الدكتور إبراهيم الجعفري وقوى أخرى.

في المقابل وجدنا السنة قد سلكوا طريقا معاكسا عندما اختاروا لم شملهم في قائمة واحدة، والانضمام إلى القائمة العراقية بقيادة أياد علاوي الشيعي المذهب والعلماني الهوى، هدفهم في ذلك الفوز بأكبر عددا من المقاعد بعد انفراط التحالف الشيعي وتشتت اصوات ناخبيهم، وقد اتاح انضمامهم إلى العراقية طرح انفسهم ممثلين للمشروع الوطني العابر للطائفية والاثنية مما أتاح لهم الاستحواذ على جانب من أصوات الشيعة زاد في عدد مقاعدهم إلى أعلى عدد من مقاعد في البرلمان.

ويبدو ان الاكراد قد اصابهم داء الانقسام في وقت متزامن مع ما حدث في الجانب الشيعي بسبب دخول حركة التغيير "كوران" منفردة إلى الانتخابات النيابية وحصولها ثمان مقاعد في البرلمان، ولم ينفع الحزبين الكبيرين إقناعهما الأحزاب الكردية الاسلامية بالانضمام إلى قائمتهم بعد أن كانوا منفصلين عنهم في الانتخابات السابقة، وكانت التغيير أكثر تأثيرا في الناخبين، كونها علمانية تسير على نفس نهج الحزبين ولكنها وعدت بالتغيير الذي اجتذب الكثير من الناخبين الكرد فأعطوها اصواتهم.

وتجدد الرفض الشعبي لقانون القائمة المغلقة قبيل الشروع في انتخابات ٢٠١٠ وساندهم المرجع الاعلى السيد علي السيستاني، مما اضطر البرلمان إلى تعديل القانون الساري والذي شرعته الجمعية الوطنية ليقر نظام القائمة المفتوحة ويقرر زيادة عدد النواب إلى ٣٢٥.

وطالبت القائمة العراقية بحقها في تكليف رئيسها الدكتور اياد علاوي بتشكيل الحكومة بعد فوزها بأعلى الأصوات، ولكن السيد نوري المالكي كان يبدو عليه انه احتاط لهذا الفوز حين قدم استفسارا للمحكمة الاتحادية عن معنى الكتلة الأكثر عددا الوارد في المادة ٧٦ من الدستور[٣١]، قبل ظهور النتائج الرسمية للانتخابات ليأتي الجواب بأنها: هي الكتلة التي تتشكل بعد الانتخابات في أول جلسة للبرلمان الجديد[٣٢].

لقد اتاح له هذا الجواب قلب المعادلة تماما وشجعه على الدخول بتحالف مع الائتلاف الوطني العراقي لتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان ليشرع بمفاوضات شاقة مع بقية الكتل والمكونات لتشكيل حكومة جديدة، وكان الخلاف الاساس يدور بين اركان التحالف الشيعي انفسهم الذين رفض اركانهم الرئيسيين وهم كل من السيد عمار الحكيم والسيد مقتدى الصدر التسليم بنتيجة الانتخابات والقبول بترشيح السيد نوري المالكي رئيسا للوزراء وطالباه بإلغاء ترشيحه وافساح المجال لترشيح بديل، ورغم نجاح الاخير بتشكيل الحكومة الجديدة بعد خمسة اشهر من المفاوضات إلا ان البلد شهد حقبة قاسية من النزاعات والصراعات أدت به الى عدم الاستقرار وتعويق مسيرته، مما جعله بيئة حاضنة للفساد والتخلف في الخدمات والاقتصاد.

وكانت القوى السياسية مجتمعة بكل اطيافها تتقدمهم القوى الشيعية قد كرست كل جهودها لإسقاط وتسقيط السيد نوري المالكي أملا في التخلص منه، ولكن هذه الحرب أعطت نتائج عكسية تجلت في الفوز الكاسح الذي حققه ائتلافه في الانتخابات التالية في عام ٢٠١٤، ولم يحقق فيها أقرب منافسيه نصف عدد اصواته ومقاعد كتلته "دولة القانون"، برغم العمل بطريقة سانت ليكو المعدلة في حساب المقاعد التي ساهمت كثيرا في تقليل عدد مقاعده نسبةً الى العدد الكبير من الأصوات التي حصل عليها، وكانت طريقة سانت ليكو[٣٣] في حساب المقاعد قد عمل فيها لأول مرة في انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٣ واثرت كثيرا في تقليل مقاعد كتلة القانون وخاصة في معاقلها الرئيسية في بغداد والبصرة مما اضطرها للاعتراض عليها في البرلمان الذي استجاب جزئيا لهذا الطلب وقرر تعديلها بدلا من الغاءها وسميت الطريقة الجديدة طريقة سانت ليكو المعدلة[٣٤].

لقد شكلت النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤ خيبة امل كبيرة للقوى الشيعية المنافسة لدولة القانون وايذانا بفشل الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الكتل وقادتها لإزاحة السيد نوري المالكي من السلطة حتى بدا واضحا ان الصراع بين هؤلاء صراع شخصي يتسم بالتحدي لذا فأنهم لم يستسلموا لنتائج الانتخابات واعلنوا عدم نيتهم العمل بها وتكاثرت الدعوات إلى ائتلافه بضرورة تبديله بمرشح اخر، في حين قام هو بمقابلة هذه الدعوات بالدعوة الى تنفيذ برنامجه الانتخابي الذي استند على رفض حكومة محاصصة

وتشكيل حكومة اغلبية سياسية من جميع المكونات مستندا في ذلك على عدد المقاعد الكبير الذي حصل عليها والذي تجاوز المائة بعد انضمام حلفائه له، وانتهى الأمر بقيام اغلبية من أعضاء حزبه بتوجيه رسالة إلى المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني يطلبون رأيه في تبديل مرشحهم لرئاسة الوزراء السيد نوري المالكي فكان الرد في رسالة جوابية نصحهم فيها باختيار رئيس وزراء جديد(٣٥).

المطلب الرابع

الأحزاب والممارسة المزدوجة

والمقصود هنا الازدواجية بين النظرية والتطبيق، ونعني بالنظرية ما ورد في مناهج هذه الأحزاب وانظمتها الداخلية وبرامجها الانتخابية وتصريحات قادتها، وقد لوحظ ان أغلب الأحزاب تتماثل فيما بينها في موضوعة اختيار قادتها وكوادرها، فقد ورد في كل مناهج الأحزاب التي اتيح لنا الاطلاع عليها أن الاحتكام إلى آلية الانتخاب هي الالية المتبعة في اختيار قادة الحزب وعلى رأسهم زعيمه، واستعمال آلية التصويت في اتخاذ القرار، رغم اختلافاتها الايديولوجية، ولكنهم اختلفوا في طريقة العمل بهذه الآلية، إذ قام الكثير منها بتجاوز هذه الآلية أو التلاعب بها أو تكييفها بما يحقق ارادته، مما جعل من أغلبها احزاب عائلية يتوارث رئاستها ابناء البيت الواحد، وربما أكثر الأحزاب تجسيدا لهذه الظاهرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والمجلس الاعلى الإسلامي، فقد تربع السيد مسعود برزاني على هرم رئاسة الحزب منذ وفاة والده رغم ما ذكر من الآليات الانتخابية المعمقة التي وضعها النظام الداخلي للحزب والتي تبدأ من أصغر خلية فيه صعودا للقمة، بينما وَرِث السيد عبد العزيز الحكيم رئاسة المجلس الاعلى من اخيه، ويوصي بانتخاب ابنه السيد عمار الحكيم بوصية تركها بعد وفاته قرأها الأخير في مراسم تشييعه(٣٦).

وذات الأمر ينطبق علي بقية الأحزاب وان كان بشكل أقل وضوحا، فقد سن حزب الفضيلة آليات انتخاب لقياداته في نظامه الداخلي ولكنه جعل أمر إقرارها والموافقة على نتائجها بيد المرجع الاعلى للحزب الشيخ محمد اليعقوبي، الذي وضع له النظام الداخلي للحزب صلاحيات تخوله المصادقة على نتائج هذه الانتخاب وقرارات قيادة الحزب(٣٧)، وذات المنهج سار عليه التيار الصدري الذي اعطى الصلاحية المطلقة لقائده السيد مقتدى

الصدر وان لم يكتبها في منهاج أو نظام داخلي، لأنه يرفض اطلاق تسمية الحزب عليه.

وهكذا في بقية الأحزاب التي تقوم بوضع اسماء قادتها وصورهم بجانب اسم الحزب، حتى أشاع ثقافة أدت إلى ان يقرن الحزب باسم صاحبه عند عموم الجمهور ولا ينادى عليه باسمه في أغلب الأحيان فتقرأ المؤتمر الوطني برئاسة احمد الجلبي، تيار الاصلاح برئاسة إبراهيم الجعفري، حزب الدكتور صالح المطلك أو ائتلاف اسامة النجيفي وهكذا، حتى ان الاخير قام بمنح المقعد التعويضي لقائمته في مجلس النواب لأخيه مقتفيا في ذلك أثر السيد عدنان الزرفي رئيس قائمة الوفاء للنجف الذي سبقه الى هذه الممارسة، بينما قام السيد جلال طالباني بتعيين ابنه نائبا لرئيس وزراء الاقليم.

وقد برر مدير العلاقات العامة في الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السيد سعدون الفيلي ذلك عندما سألناه في مقابلة لنا معه عن معنى هذا قال "انه رمز"[٣٨]، ولا يتخلف عن هذه القاعدة الأحزاب العلمانية مثل الحزب الشيوعي الذي لم يتبدل رئيسه السيد حميد مجيد منذ ما قبل سقوط النظام، وقد علل نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب السيد رائد فهمي ذلك "بعدم وجود منافس له"[٣٩]، ربما كان الاستثناء من هذا الحزب الإسلامي العراقي وحزب الدعوة الاسلامية الذين تبدل رؤسائهما واغلب قيادتهما بالانتخابات ولا نعرف ان كانا سيستمران في ترصين هذا النهج أو التراجع عنه.

والواقع ان أغلب هذه الأحزاب لا تتمتع بثقافة ديمقراطية، وتؤيد الانتخابات وتعارضها طبقا لمصالحها، وهذا يأتي من خلفية هذه الأحزاب، فالإسلامية منها قامت بهدف تأسيس الدولة الاسلامية على نظام الخلافة أو ولاية الفقيه، والعلمانية منها قامت على أساس الماركسية التي تدعو إلى دكتاتورية البروليتاريا، أما الأحزاب القومية فان تراثها في ممارسة الحكم اعتمد على نظام الحزب الواحد السلطوي، وحتى الليبرالية على ضعفها لم تتجاوز عقلية العائلة والعشيرة.

إننا نعتقد ان هذه العقلية العشائرية والعائلية وثقافة البيوتات التي استحكمت في عقول وضمائر هذه الأحزاب بمختلف توجهاتها العقائدية لم تعط الفرصة لقادتها للتشرب بروح ومحتوى الثقافة الديمقراطية التي تعبر عن عمق مبدأ التداول السلمي للسلطة، فبقيت عقولهم مسخرة للعمل على احتكار السلطة وتوريثها لأبنائهم، فانعكس ذلك في سلوكهم

وممارساتهم في التعامل مع العملية السياسية الفتية، فكان ان نتج عنها تمسك السيد مسعود بالسلطة منذ استلامه لها ولهذا اليوم، وتوزيع سلطات الاقليم على ابنائه واقربائه حتى وصل الحال في الاقليم إلى ما وصل اليه اليوم من عدم وجود سلطة شرعية منتخبة.

أما في المركز فقد كانت النزاعات المريرة بين الساسة العراقيين على المناصب تجسيداً حيا لغياب المنطق الديمقراطي عن الممارسات السياسية لهؤلاء القادة، وربما النزاع الأشد مرارة كان يجري بين الساسة الشيعة وذلك لأهمية المنصب الذي يتنازعون عليه، وقد وصل هذا النزاع أوجه في عهد الوزارة الثانية للسيد نوري المالكي عندما أخذ مديات خارجة عن الحدود المألوفة وتسبب في ضياع البلد وفقدان جزء مهم من اراضيه واحتلالها من قبل الإرهاب العالمي فضلا عن حدوث ما يشبه الانهيار في كافة المجالات الأخرى الاقتصادية والخدمية والمالية والاجتماعية وتحكم الفساد في كافة مفاصل الدولة والمجتمع على خلفية الانهيار الاخلاقي وغياب الروح الوطنية، وكانت النتيجة الأكثر عمقا طريقة تشكيل الوزارة الاخيرة التي الغت الشرعية الانتخابية واعتمدت على الشرعية الدينية تحت شعار المقبولية الوطنية الاقليمية والدولية.

المبحث الثاني

آليات عمل الأحزاب على الصعيد غير الرسمي

قد تكون الدعاية الانتخابية من ابرز سمات آليات عمل الأحزاب على الصعيد غير الرسمي، والحملات الانتخابية هي حصيلة لمجمل السلوك العام للأحزاب على هذا الصعيد، ابتداءً من لحظة الانتهاء من تشكيل حكومة ماضية إلى المباشرة بتشكيل حكومة قادمة، وتكون معظم نشاطات الحزب في تلك الحقبة موجهة بمنظور التحضير للانتخابات القادمة؛ إذ يعمل الحزب خلالها بشكل دؤوب على البحث عن وسائل لتوطيد علاقته بالجماهير بهدف زيادة رصيده من الأصوات في الانتخابات القادمة، ويحاول الاستفادة من التجارب التي يكتسبها في ضوء هذا التعامل في وضع برامجه الانتخابية مستهدفا من ذلك محاكاة مطالب الجماهير التي تعرف عليها عن طريق الاحتكاك بهم في تلك الفترة، لذا فان قراءة البرامج الانتخابية للأحزاب قد يكون دليلنا لتقصي الممارسات عير الرسمية لهذه الأحزاب، لننطلق منها لتلمس النشاطات الأخرى للحزب بين صفوف المجتمع واستعراضها

ومناقشتها لمعرفة مدى اقترابها من تحقيق إرادة الجماهير وتقيدها بالمنهج الديمقراطي في التعامل معها من عدمه، وسنقسم هذه الممارسات في ثلاثة مطالب كل منها يبحث في احد الوجوه أعلاه.

المطلب الأول

الأحزاب والبرامج الانتخابية

عند تصفح كراسات البرامج الانتخابية لهذه الأحزاب لانتخابات ٢٠١٠ نجد ان الولاء للمرجعية يتصدر برامج الأحزاب الشيعية منها، لتبدأ بعد ذلك نقاط الافتراق بينها وخاصة في الجانب السياسي، ولانتخابات ٢٠١٠ خصوصيتها كونها شهدت الانشطار الأول في الجسم الشيعي وهو المكون الأكبر الذي انقسم إلى ائتلافين، وهما ائتلاف دولة القانون الذي يرى " أن المبدأ يقتضي أن من يشكل الحكومة يجب ان تكون له صلاحية مطلقة في اختيار وزرائه، لا أن يفرضوا عليه"[٤٠]. والائتلاف الوطني العراقي الذي ورد في برنامجه الانتخابي تشكيل حكومة "ديمقراطية المشاركة"[٤١]، ويلاحظ هنا ان موقع الحزب من السلطة قد يكون مؤثرا في وضع خيارات الحزب أو القائمة، فبينما نجد ان ائتلاف دولة القانون الذي يشغل رئيسه منصب رئيس الوزراء يريد ان يشكل حكومة جديدة يقوم باختيارها بنفسه ليتجاوز المطبات التي واجهته بالحكومة السابقة التي حدثت بسبب المحاصصة الحزبية التي قلصت من سلطة رئيس الوزراء واعطت سيطرة اكبر على الوزراء لزعماء احزابهم، نجد ان الائتلاف الآخر يعيد انتاج المحاصصة الحزبية تحت عنوان جديد وضعه في برنامجه سماه "ديمقراطية المشاركة" وهو اصطلاح جديد يبدو عليه انه تسمية جديدة لحكومة المحاصصة، ومن نفس المنطلق شاركت القوى السياسية الاخرى الائتلاف العراقي الموحد الرؤية وتبنت المصطلح لتجعله عنوانا للمرحلة القادمة رغبة منها في الحفاظ على مواقعا في الحكومة القادمة وعدم خسارة مكاسبها فيها. مما اضطر ائتلاف دولة القانون الفائز بمنصب رئيس الوزراء إلى الرضوخ لإرادتها والعودة إلى تشكيل حكومة محاصصة.

وفي ما يخص الأحزاب الأخرى، كان الحزب الاسلامي العراقي واضحا وصريحا في تناوله لهذه المسألة إذ جاء في مشروعه السياسي "التوازن السياسي: نؤكد ضرورة أن تقيم توازنا سياسيا في أجهزة الحكم بين المكونات العراقية والقوى السياسية بشكل ليس فيه غلبة

لمكون على آخر أو لقوى سياسية على حساب القوى الآخرين وهذا الأمر لابد منه لسنوات قادمة إلى أن تهدا المشاعر المتطرفة ويجد العراقيون إن مصالحهم مشتركة وان أهدافهم واحدة، وعندها سوف يعاد تركيب الأحزاب بناءً على برامجها لا بناءً على أصول قادتها القومية أو المذهبية، وإلى أن يتحقق ذلك لابد من أن يقتنع الجميع إن مصلحة العراق هي في وضع توافقي سواءً بين القوى السياسية أو بين الفئات العرقية والمذهبية وليس هناك معنى لإثارة قضايا الأقلية والأغلبية ولان الحل السياسي المطلوب مساهمة الجميع في بناء الدولة وفي المجتمع متعدد الأعراق"[٤٢]، وهي مطالبة واضحة باستمرار المحاصصة الطائفية ولو إلى حين، واعاد التأكيد على هذه المسألة في البرنامج الانتخابي لقائمة التوافق العراقي التي يؤلف الحزب عمودها الفقري وتحت عنوان أسماه " الاصلاح السياسي" جاء فيه "التوافق أساس للنظام السياسي العراقي في هذه المرحلة" ويضيف "عبر وجودنا في البرلمان، سنسعى للآتي: تحقيق المساواة والتوازن بين أبناء الوطن والدولة الواحدة"[٤٣]. ولا يختلف الأمر عند الاخرين من الاكراد والقائمة الوطنية برئاسة الدكتور أياد علاوي التي ورثت العراقية والشيوعيون الذي طالبوا "إصلاح بناء الدولة ونبذ نهج المحاصصة الطائفية"[٤٤] إذ اشتركوا جميعا في حكومة المحاصصة مع سبق الاصرار.

وفي انتخابات ٢٠١٤ زاد التشظي في الجسم الشيعي وتفرقوا إلى مجموعة من القوائم بعد ان تجمعوا في قائمتين في الانتخابات السابقة، اعاد ائتلاف دولة القانون تأكيد نبذه لنهج المحاصصة معلنا عن نيته تشكيل حكومة أغلبية سياسية منسجمة طبقا لتصريحات قادته وضمن فقرات برنامجه السياسي الذي ورد فيه "دعم تشكيل حكومة من فريق عمل مهني متجانس يكون اعضاؤه مسؤولين امام رئيس الوزراء والبرلمان وليس امام كتلهم واحزابهم"[٤٥]، وهو اعادة لتأكيد ما ورد في برنامجه في الانتخابات السابقة بتعبير أكثر وضوحا ونضجا، لكن المجلس الاعلى الإسلامي الذي دخل الانتخابات هذه المرة بائتلاف جديد سماه "المواطن" قابله بإخراج مصطلح جديد سماه حكومة "الفريق القوي المتجانس"[٤٦]، وهو تنظير جديد لنظرية المحاصصة بثوب جديد، وذلك ما استنتجناه من متابعة تصريحات قادته في توضيح نظريتهم الجديدة التي تؤكد على ضرورة اشتراك كافة القوى الحزبية في الحكومة طبقا لحصصها الانتخابية.

كانت نتيجة الانتخابات مثار لخلاف مستحكم بين الكتل السياسية بكل مكوناتها

هاجسها الأول عدم رغبة الأحزاب بالتقيد بنتيجة الانتخابات، وقد تصدت للأمر الكتل الشيعية المسؤولة عن ترشيح اسم لرئاسة الوزراء من مكونها، وبعد جدالات طويلة شغلت وسائل الاعلام اعلنت فيها رفضها القاطع لإعادة تكليف السيد نوري المالكي لرئاسة الوزارة نجحت أخيرا في تجاوز نتائج الانتخابات ولجأت إلى تحكيم المرجعية الدينية التي نصحت حزب الدعوة الاسلامية بترشيح رئيس جديد للوزراء لينتهي الأمر بتشكيل حكومة محاصصة جديدة وتعميق منهج المحاصصة إلى اصغر مفاصل الدولة بتشكيل لجنة التوازن.

وبالمحصلة فان قراءة الباحث لهذه البرامج في فصولها الأخرى نجد ان فيها خصيصتين؛ الأولى إنها تطرح الشعارات دون ان تضع الآليات المناسبة لتطبيقها ولو حتى بالخطوط العريضة وتطنب في الحديث عن العموميات، وثانيهما إنها جميعا تطرح أهداف ضخمة وكبيرة لم يتحقق شيء منها على أرض الواقع.

المطلب الثاني

الأحزاب والمجتمع

الواقع ان تعامل الأحزاب وبرمجة نشاطاتها ونشاط أفرادها ونوعية فعالياتها الاجتماعية نجد إنها ترتبط بهدف اطلاق الدعاية الانتخابية لهذه الأحزاب، وتعتبر نشاطاتها الاجتماعية مقدمة لحملاتها الانتخابية التي تزمع القيام بها في الانتخابات القادمة، بل هي تقوم بتقويم هذه النشاطات بناء على مخرجات الانتخابات السابقة، والحملة الانتخابية كما تراها المفوضية المستقلة للانتخابات؛ هي حملة الاعلام والاقناع المشروعة التي يديرها كيان سياسي أو ائتلاف أو مرشح لإقناع الناخبين للإدلاء بأصواتهم لصالحه(٤٧)، وعند مراقبة الحملات الانتخابية للأحزاب نجد إنها تركز على كاريزمية الشخص المرشح أو رئيس الكيان وتهمل البرامج الانتخابية، لذا فإنها تبني نشاطاتها الاجتماعية على التركيز على العشائر التي تعتبرها مصدر كسب للأصوات، والتقرب إلى رؤساءها لضمان تصويت عشائرهم لصالح الحزب، إذ أسست كل الأحزاب مجلس للعشائر، ورفدته بالدعم والاموال لاستمالة رؤساء العشائر ووجهائها ودعوتهم للترشيح معها، مما أدى إلى حدوث انقسام حزبي بين أبناء العشيرة الواحدة.

وفي جانب آخر تركز الأحزاب الشيعية على المواكب الحسينية ذات الأثر الكبير في

المجتمع الشيعي، وتحاول كسب ود رؤساءها ومنظميها، وبرغم محافظة الكثير منهم على استقلاله وحياده، إلا إنها استطاعت التأثير على البعض منهم من خلال الدعم المالي الذي يحتاجه هؤلاء في تمشية امور مواكبهم، وفي حال عدم حصوله الاستجابة المناسبة يقوم الحزب بتسخير قسم من كوادره للانخراط في هذه المواكب أو تشكيل مواكب تابعة للحزب بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومن النشاطات الاجتماعية الأخرى التي تحاول الأحزاب الاستفادة منها للترويج لنفسها فتح أو المساهمة في انشاء وتمويل المراكز الثقافية والترفيهية والمكتبات وإقامة النشاطات الرياضية، والمراكز الرياضية أو دعمها، بينما كان التركيز على منظمات المجتمع المدني منخفضا نوعاً ما كونها تجربة جديدة في المجتمع العراقي تستوعب في الغالب طبقة المثقفين التي يصعب التأثير عليهم، فضلا عن اشتراط تشكيلها خارج التنظيمات الحزبية.

المطلب الثالث

الأحزاب والإعلام

ادركت الأحزاب أهمية الاعلام في كسب الرأي العام والفوز بأصوات الناخبين، والإعلام لغويا مشتقة من الفعل علم، أما اصطلاحا فهي تعني نشر الاخبار والوقائع والمعلومات لكل أفراد المجتمع، ويرى الدكتور عبد اللطيف حمزة أن الاعلام هو "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة"[٤٨]، والإعلام من وجهة نظرنا يعني نقل الكلمة، والكلمة هي سلاح الإنسان الأول وضالته في تحقيق أهدافه ووسيلته للتواصل مع اخيه الإنسان.

وقامت الأحزاب بإصدار الصحف والمجلات الورقية كخطوة أولى وفورية في بداية سقوط النظام، ومع استقرار اوضاعها اتجهت لإنشاء القنوات التلفزيونية المحلية والفضائية، وكان الخطاب الاعلامي لهذه القنوات امتدادا لثقافة هذه الأحزاب وسلوكها المتحصل من مخرجات خلفياتها العقائدية المتقاطعة مع القواعد الديمقراطية، حتى اضحت في احيان كثيرة ابواق لتمجيد قادة هذه الأحزاب حد القدسية، فضلا عن ضعف المهنية وغياب الكادر المتخصص ورعايتها للنزاعات الحزبية المريرة التي سبق الحديث عنها، مما أثر في مصداقيتها. وكان ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وتصدرها اهتمام الناس قد ألف مجالا خصبا لهذه

الأحزاب لخوض معاركها وادارة خصوماتها، كونها تستطيع ان تقول فيها ما لا تستطيع ان تقوله في قنواتها وصحفها، فكل حزب قام بفتح عدد لا يحصى من الصفحات في هذه المواقع دون ان ينسبها له واطلق العنان لها لطرح ما تريد قوله دون خشية من محاسبة أو قضاء.

الخاتمة:

في عصر الدولة الحديثة تكون الأحزاب الجهة الأكثر تأهيلا لإدارة الصراع السلمي على السلطة، وكان الهدف من دراستنا هذه الإجابة عن السؤال الرئيسي للبحث والمتعلق بمدى إمكانية الأحزاب العراقية من السير بالعملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ باتجاه اقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية تكون قاعدة لإقامة نظام للتداول السلمي للسلطة يسترشد بالقيم الديمقراطية، وكان منهجنا في الوصول الى الجواب الاعتماد على تقييم الممارسات السياسية لهذه الأحزاب.

لقد لاحظ البحث إن تمتع السياسيين بثقافة تتعارض مع الفكر الديمقراطي التي تقف ورائها الخلفيات العقائدية والايديولوجية لأحزابهم من أولى المعضلات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، وقد تحمل الشعب العراقي كل عوامل التراجع التي عانت منها العملية السياسية مدفوعا برغبته في اعطاء الفرصة كاملة للأحزاب السياسية لإصلاح الوضع السياسي ووضعها الداخلي، إلا ان السياسيين لم يلقوا بالا إلى هذه التضحيات وراهنوا على استغلال مراكزهم الدينية والاجتماعية واللعب على العوامل الطائفية والاثنية في تقوية مراكزهم، مما دفع الشعب للخروج في مظاهرات احتجاجية انطلقت شرارتها في محافظة البصرة في تموز من سنة ٢٠١٥ لتمتد إلى بقية انحاء العراق.

لقد كان تعامل الحكومة المحلية مع هذه المظاهرات تعبيرا صادقا عن ضعف ثقافتها الديمقراطية، فكان ان تصدت لها بالقوة فتسببت في قتل احد المتظاهرين، ولم يختلف سلوك الحكومة المركزية عنها عندما وقفت صامتة وكأن الأمر لا يعنيها، ولم تتحرك للاستجابة إلى مطالب المظاهرات إلا بعد ان تدخلت المرجعية الدينية من خلال خطب الجمعة لمساندة مطالب المتظاهرين، لتصدر بعد يومين من الخطبة حزمة الاصلاحات التي قالت عنها انها استجابة لنداء المرجعية، وكان هذا الموقف يمثل تعبيرا عن نوعية الفكر الذي يسترشد به هؤلاء السياسيين الذي تتقدم فيه عندهم الارادة الدينية على الارادة الشعبية.

وليتضح منها إنها كانت اصلاحات شكلية لم تعطي أي اسقاطات على واقع البلد بل استمر الانحدار في مختلف جوانب الحياة، وعليه فان على السياسيين والباحثين إعادة التفكير في وضع حلول طويلة الامد تعمل على تغيير نمط تفكير الشعب وقادته واللجوء إلى تنفيذ اجراءات قصرية تُشرع بقوانين للتسريع بعملية الاصلاح في بنية العملية السياسية، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي نأمل ان تساهم في تكريس هذه الاصلاحات وهي:

١- تشريع قوانين تمنع البقاء في المنصب لأكثر من مدة محددة تتناسب مع ضرورات كل منصب يشمل جميع مناصب الدولة عسكرية أو مدنية نزولا إلى الوحدة الوظيفية الصغيرة التي تتألف من بضع اشخاص التي يجب ان تكون مسؤوليتها بالتناوب بين اعضائها، ان مثل هذا الاجراء سيوفر لنا الضمانات الآتية:

- إعلان الحرب على المحاصصة الحزبية من اصغر وحدة وظيفية مما يلغي التمايز الحزبي بين اعضاء هذه الوحدة في الفوز بالمكسب الوظيفي.
- تحسين نوعية الانتاج بتغليب الروح الوطنية على الانانية، والغاء تأثير الأحزاب والمتنفذين على صاحب القرار، إذ ان تدوير المسؤولية والمنصب وتحديد مدته يجعل قرار المسؤول غير خاضع لإرادة القوى المتنفذة، كونه لا يعود يرجو مساعدتهم في بقائه في منصبه.

٢- تعديل المادة ٧٦ من الدستور التي تنص على "يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً" وذلك باستبدال كلمة مرشح بكلمة رئيس فتكون (يكلف رئيس الجمهورية، رئيس الكتلة النيابية الأكثر عدداً) وذلك لتجاوز عقدة تسمية المرشح من الكتلة الأكبر عددا التي رافقت الدورات البرلمانية الثلاث الماضية، ثم للحيلولة دون وجود ولاية لرئيس الكتلة على قرارات رئيس الوزراء.

٣- تشريع قانون للأحزاب يفرض اجراء الانتخابات الدورية لاختيار القيادات داخل الأحزاب من القاعدة إلى القمة وفق الضوابط التالية:

- تحديد مدة رئاسة الحزب بحيث لا تتجاوز مدة الرئاسات الثلاث، وهو أمر مهم يضمن اعطاء الانتخابات الحزبية مضمونها الحقيقي وعدم ابقائها صورية كما هي عليه الأن.

- منع وجود فقرات في مناهج الأحزاب ترهن قرار الحزب بموافقة مرجع الحزب أو وليه أو ما شابه ذلك من المسميات التي تتعارض تعارضا كاملا مع العرف الديمقراطي وتؤدي إلى وأده.
- يجب ان تشمل هذه الاجراءات قوانين المنظمات الغير حكومية والمهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

إن من شأن مثل هذه التشريعات معالجة الامراض التي تم ذكرها في البحث، وهي لا تقل أهمية عن الكوتة النسائية التي وضعت في الدستور للتغلب على المرض الذكوري في بنية المجتمع باعتباره احد الامراض المستعصية فيه.

٤- ولابد من ضمان لتنفيذ هذه التشريعات بتقوية السلطة القضائية عن طريق إصدار تشريعات لتفعيل دور الادعاء العام وزيادة صلاحياته ليتمكن من إقامة الدعاوي ضد أي خرق في تطبيقها القوانين.

إن دوام العملية السياسية مرهونا بإصلاحها ومنعها من الانحراف باتجاه ديكتاتورية جديدة تعود بنا إلى عهود الظلام، والمظاهرات التي تجري الان هي بمثابة بداية لثورة اصلاحية، وقد قامت المرجعية الدينية بالنجف بتأييدها بالضد من كل السياسيين الذين رفضوها ومنهم اسلاميون وشيعة، ان التأييد الذي حظيت به المظاهرات من لدن المرجعية يوصل رسالة إلى السياسيين مفادها ان المرجعية الأولى هي مرجعية الشعب، وان بقاء السياسي مرهون بتحقيق مطالب الشعب وتوفير الخدمات له، وعلى السياسيين والاحزاب اسقاط المراهنات الاخرى التي عملوا عليها سواء دينية أو طائفية أو اثنية. ان العراق الآن في مفترق طرق، ان لم يتمكن من الاستمرار في ادامة عمليته السياسية فسيواجه مجموعة من الخيارات أحلاها التقسيم، وأمرها العودة إلى الديكتاتورية الدموية، وكلاهما مر، والمرجعية الدينية، ولأول مرة، حذرت من هذا المصير في حال ان لم يتم القيام بالإصلاحات.

ان التقسيم، وان انقسم الشعب العراقي بشأنه بين مؤيد ومعارض، ولكن الكثير من المؤيدين له قلقين بشأنه خوفا من تواجد ثلاث ديكتاتوريات متجاورة متصارعة على أرض العراق، كل يعتاش في ظل إحدى الرايات الاقليمية.

Abstract

The search for the type and nature of the steps that are going out of the political process in Iraq after 2003 and diagnosed destination of the most concerns that had occupied the minds of the researchers on Iraq after 2003, as part of ongoing attempts to assess the track and stand on the current and future direction, and it was necessary to take into account a lot from the data that influence in shaping the course of this process, and perhaps the most important way in which the Iraqi parties with this process as the main vehicle to her, and it has the largest share in directing, draw tracks.

The hypothesis key to this process leading to the construction of the rule of institutions designed to do a new political system in Iraq based on the peaceful transfer of power principle by guided by democratic values, it has been assumed researcher that is closer and clearer in the evaluation process of these parties and reflect the fact that its intentions and to know the real distance face between them and the democratic trend lies in the monitoring and study of political practices, which can provide us with a lot of realism indications to determine the political process paths and shows its destination the next and get a realistic idea of how much compatibility with the objective assigned to it and the amount of orientation towards democratic-oriented or not.

To achieve this result, we attempt to examine a number of political practices of these parties in haste, in two sections devoted first to study the informal practices of these parties by selecting certain of which models and examine each of them in special demand, it has included first demand on the study of political parties practices during the reign of authority coalition in the first year of the occupation and way of dealing with Ambassador Paul Bremer head of the CPA, to move on then to the second demand we are trying to identify the behavior of the parties when writing the Constitution and how they respond to the requirements that should be placed in the constitution to pave the way for the establishment of a democratic society in the country and the configuration of the democratization process in the joints power in the new Iraq, but in the third demand was we decided that we devote to study the performance of the parties when developing electoral laws in the parliament due to the importance of this derived the subject of accuracy and forestry position of parties in the balance between its interests and the interests of its people when the legislation of such laws, in what we reviewed at the fourth requirement some places where parties seem

duplicative deal with it, and the contradiction that seems in some situations between the theoretical propositions of these political parties and their practices as it seems it is far from Tnziradtha.

In the second part, we have gone to discuss the latest face of the practices of this party when we decided to take the forms of informal practices which are outside the authority institution, and we dealt with the social activities of these parties and the method of its performance when dealing with masses of people, organizations and individuals, and on the same approach taken in the first section it has set aside a requirement for each of these practices, as provision is the first requirement to study the electoral programs of the parties based on the idea that these programs are a summary of the experience of these parties within the community during the period between the two dates elective, and then looked at the second demand the handling of these parties with bodies and social organizations and popular priorities chosen by each party in this area, and to identify targets parties in the selection of these priorities, and then came third to the demand of studying Vsh media performance of these parties.

We've included all the demand we include a summary of our findings from the study of this requirement, then concluded the research conclusion represented the epitome of what we came out with the results of this study and the recommendations that we have reached. Part of M.Sc these of the first auther

هوامش البحث

(١). محي الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، تعليقات الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي (ت ١٢٩١ هـ)، تحقيق انس محمد الشامي، زكريا جابر احمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٥٢٤.

(٢). بول برايمر: عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٩.

(٣). علي عبد الامير علاوي: احتلال العراق- ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٤٩.

(٤). بيترو. غالبريث: نهاية العراق- كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم -ناشرون-، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٥.

(٥). بول برايمر: المصدر السابق، ص٦٠.
(٦). بول برايمر: المصدر السابق، ص٦٣.
(٧). الحياة، "جريدة"، مقال بقلم غسان العطية، العدد١٤٦٠١، ٢٠٠٣/٤/١٦م، ١٤٢٤/٤/١٣هـ.
(٨).بول برايمر: المصدر السابق، ص
(٩). المصدر نفسه أعلاه، ص٦٧.
(١٠). علي عبد الامير علاوي: المصدر السابق، ص١٦٣.
(١١). بول برايمر، المصدر السابق، ص٢١.
(١٢). المصدر نفسه أعلاه، ص٦١.
(١٣). المصدر نفسه أعلاه، ص٦٢.
(١٤). محمد الغروي: المرجعية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٥. ص٧٩-٨٠.
(١٥).المصدر نفسه أعلاه: ص١٢٥.
(١٦). بول برايمر، المصدر السابق، صن
(١٧). جاريث ستانسفيلد: العراق الشعب والتاريخ والسياسة، دراسة مترجمة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٨٨.
(١٨). المصدر نفسه أعلاه، ص١٣٢.
(١٩).المصدر نفسه أعلاه، ص٣٤٤.
(٢٠). المصدر نفسه أعلاه، ص٣٨٧.
(٢١). جاريث ستانسفيلد: المصدر السابق، ص٢٠١.
(٢٢). خالد محسن جابر اليعقوبي: السياسة الأمريكية اتجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص٥١٤.
(٢٣). ابراهيم الجعفري: تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت ٢٠٠٨. ص٧١.
(٢٤). راجع سلطة الائتلاف: الأوامر، الموقع الرسمي، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١، http://www.iraqcoalition.org/arabic/regulations/20040531_CPAORD_92_Independent_Electoral_commission_of_Iraq...Arabic.pdf
(٢٥). مجلس القضاء الاعلى/:قاعدة التشريعات العراقية، الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١، www.iraqld.iq
(٢٦). جاريث ستانسفيلد: المصدر السابق، ص٢٠١.
(٢٧). "الوسط " جريدة يومية، البحرين - العدد ١١٤٦ - الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥م الموافق ٢٣ رمضان ١٤٢٦هـ.

(٢٨). راجع أمر سلطة الائتلاف ٩٦ في موقعها الرسمي، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/٣، http://www.iraqcoalition.org/arabic/regulations/20040531_CPAORD_92_Independent_Electoral_commission_of_Iraq...Arabic.pdf

(٢٩). المجلس الاعلى الإسلامي العراقي: البيانات، الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة في ٢٠١٥/٧/١٠، http://i-s-c-i.org/index.php/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA.html

(٣٠). موقع السومرية نيوز: الاخبار، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٠، http://www.alsumaria.tv/news/9928/

(٣١) . راجع الدستور العراقي، موقع مجلس النواب، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/٢، www.parliament.iq

(٣٢). السلطة القضائية الاتحادية: القرارات، الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٦/٢٠، http://www.iraqja.iq/s.2010/page_5/

(٣٣). ويتم فيه تقسيم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأصوات التسلسلية (١، ٣، ٥، ٧، ٩..... الخ) و بعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. راجع الموقع الرسمي للمفوضية العليا للانتخابات.

(٣٤). حيث نص قانون الانتخابات الجديد على ما يلي "تقسم الأصوات الصحيحة للقوائم المتنافسة على الأصوات التسلسلية (١،٦ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩..... الخ) و بعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

(٣٥). مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد علي السيستاني: المرجعية في الاعلام، الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/٥، http://www.sistani.org/arabic/in-news/. انظر نصا الرسالة في الملحق رقم٢.

(٣٦). الفقرة الثامنة من وصية السيد عبد العزيز الحكيم التي تليت من لدن ابنائه السادة عمار الحكيم وحيدر الحكيم في الصحن الحيدري الشريف أثناء مراسم الدفن "٨.وبعد فقد جعلت ولدنا البار الحجة المجاهد السيد عمار الحكيم حفظه الله وسدده وصياً لي بعد مماتي ونتيجة لمعرفتي الشخصية التفصيلية به ومواكبتي لتربيته فأشهد انه من الثقاة العدول الذين لهم القدرة على التصدي المفيد والنافع في المجالات الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية فهو يملك الخبرة والحنكة والذكاء والممارسة اضافة الى العلم والخشية الحقيقية من الله سبحانه وتعالى وقد اثبت امتلاكه لهذه القدرة خلال تصديه في السنوات الماضية وقد حقق نجاحات كبيرة وبالخصوص عندما تحمل مسؤوليات جسام لذلك اوصي عموم المؤمنين بالاستفادة منه ومن طاقاته وقدراته وعلمه وورعه وتقواه لخدمة الاسلام والمسلمين والعراق الحبيب بكل مكوناته" نقلا عن: شبكة فدك الثقافية على الانترنيت، وصية السيد عبد العزيز الحكيم، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٨/١٠، http://www.afadak.com/news/6247

(٣٧) حزب الفضيلة الإسلامي الأسس والخصوصيات، المكتب الثقافي لحزب الفضيلة الإسلامي: منشورات حزب الفضيلة الاسلامية سلسلة مسيرة الفضيلة رقم ١، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، ٢٠١٢، ص١٦. أنظر أيضا: النظام الداخلي لحزب الفضيلة، ٢٠٠٨.

(٣٨). "مقابلة شخصية" سعدون الفيلي مدير العلاقات العامة في الاتحاد الوطني الكردستاني (بغداد مايو/أيار ٢٠١٥).

(٣٩). "مقابلة شخصية"، رائد فهمي، نائب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بغداد، ٢٣ مايو/أيار٢٠١٥.

(٤٠) ائتلاف دولة القانون ٣٣٧، البرنامج الانتخابي، بلا، ٢٠١٠ البرنامج الانتخابي، ص٢٠.

(٤١). الائتلاف الوطني العراقي، برنامج عمل الائتلاف ٢٠١٠ م – ١٤٣١ هـ ٣١٦، بغداد، ٢٠١٠، ص٧.

(٤٢) . الحزب الإسلامي: المشروع السياسي للحزب الاسلامي العراقي، العراقي الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٨/٤، http://iraqiparty.com/presentation/#home

(٤٣). التوافق العراقي ٣٣٨، البرنامج الانتخابي، ص١٠.

(٤٤). التحالف المدني الديمقراطي ٢٣٢، من برنامج التحالف المدني الديمقراطي.

(٤٥).البرنامج الانتخابي لائتلاف دولة القانون ٢٢٧، الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤.

(٤٦). ائتلاف المواطن ٢٧٣، المواطن ينتصر، البرنامج الانتخابي البرلمانية ٢٠١٤، ص٥.

(٤٧). بلقيس محمد جواد: سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية العراقية، (سلسلة دراسات سياسية واستراتيجية معاصرة)، مجلة، جامعة بغداد، ٢٠١٤، العدد الأول، ص١٦.

(٤٨). نقلا عن: مروان كجك: الاسرة المسلمة أمام الفيديو والتلفزيون،ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨، ص١٢.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: الموسوعات

١. محي الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، تعليقات الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني المصري الشافعي (ت ١٢٩١ هـ)، تحقيق انس محمد الشامي، زكريا جابر احمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٨.

ثانيا: الكتب العربية و المترجمة:

١.ابراهيم الجعفري: تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت ٢٠٠٨.

٢. بول برايمر: عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٣. بيترو. غالبريث: نهاية العراق- كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم –ناشرون–، بيروت، ٢٠٠٧.

٤. جاريث ستانسفيلد: العراق الشعب والتاريخ والسياسة، دراسة مترجمة، مركز الامارات للبحوث
٥.محمد الغروي: المرجعية في مدرسة أهل البيت ومواقفها السياسية، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٥.
٦. مروان كجك: الاسرة المسلمة أمام الفيديو والتلفزيون،ط٢، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨.
٧.علي عبد الامير علاوي: احتلال العراق- ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
٨. خالد محسن جابر اليعقوبي: السياسة الأمريكية اتجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

ثالثاً: النشرات والوثائق:

١. ائتلاف المواطن: المواطن ينتصر، البرنامج الانتخابي، الانتخابات البرلمانية، ٢٠١٤.
٢. ائتلاف دولة القانون ٣٣٧: البرنامج الانتخابي، بلا، ٢٠١٠.
٣. الائتلاف الوطني العراقي، برنامج عمل الائتلاف ٢٠١٠ م – ١٤٣١ هـ ٣١٦، بغداد، ٢٠١٠.
٤. البرنامج الانتخابي لائتلاف دولة القانون ٢٢٧، الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٤.
٥.النظام الداخلي لحزب الفضيلة، ٢٠٠٨.
٦.التوافق العراقي ٣٣٨، البرنامج الانتخابي.
٧. التحالف المدني الديمقراطي ٢٣٢، من برنامج التحالف المدني الديمقراطي.
٨. حزب الفضيلة الإسلامي الأسس والخصوصيات، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، ٢٠١٢.

رابعا: المقابلات الشخصية:

١.سعدون الفيلي، مسؤول العلاقات العامة في الاتحاد الوطني الكردستاني.، (بغداد: ٢٣ ايار/مايو ٢٠١٥).
٢. رائد فهمي، ١٩٥٠، نائب رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بغداد، أيار ٢٠١٥.

خامسا: الدراسات:

١.بلقيس محمد جواد: سوسيولوجيا الشعارات الانتخابية العراقية، (سلسلة دراسات سياسية واستراتيجية معاصرة)، مجلة، جامعة بغداد، ٢٠١٤، العدد الأول.

سادسا: الصحف:

١."الوسط " (جريدة يومية)، البحرين - العدد ١١٤٦ - الأربعاء ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥م الموافق ٢٣.
٢. الحياة، "جريدة"، مقال بقلم غسان العطية، العدد١٤٦٠١، ١٦/٤/٢٠٠٣م، ١٣/٤/١٤٢٤هـ.

ثامنا: الإنترنيت

١.الحزب الإسلامي: المشروع السياسي للحزب الاسلامي العراقي، العراقي الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٨/٤، http://iraqiparty.com/presentation/#home

٢. المجلس الاعلى الإسلامي العراقي: البيانات، الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة في ٢٠١٥/٧/١٠، http://i-s-c-i.org/

٣.مجلس القضاء الاعلى: قاعدة التشريعات العراقية، الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١، www.iraqld.iq

٤.موقع السومرية نيوز: الاخبار، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٠، http://www.alsumaria.tv/news/9928/

٥. موقع مجلس النواب، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/٢، www.parliament.iq

٦.سلطة الائتلاف: الأوامر، الموقع الرسمي، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١، http://www.iraqcoalition.org/arabic/regulations/20040531_CPAORD_92_Independent_Electoral_commission_of_Iraq...Arabic.pdf

٧. مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد علي السيستاني: المرجعية في الاعلام، الموقع الرسمي على الانترنيت، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/٥، http://www.sistani.org/arabic/in-news/

٨. شبكة فدك الثقافية على الانترنيت، وصية السيد عبد العزيز الحكيم، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٨/١٠، http://www.afadak.com/news/6247